تقرير مرحلي

مبادئ توجيهية للتسهيل والتنظيم المحلي لعمليات الإغاثة الدولية من الكوارث ومساعدات التعافي الأوليّة

تشرين الثاني 2009

الاتحاد الدولي
لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

جدول أعمال الإتحاد الدولي (2010-2006)

على مدى السنتيْن القادمتيْن، سيكون التركيز الجماعي للإتحاد على تحقيق الأهداف والأولويّات التالية:

الأهداف

الهدف الأول: خفض عدد الوفيات والإصابات والآثار الناجمة عن الكوارث.

الهدف الثاني : تقليل عدد الوفيات والأمراض والآثار الناجمة عن الأمراض وطوارئ الصّحة العامة.

الهدف الثالث: زيادة قدرة المجتمع المحلي والمجتمع المدني والصليب والهلال الأحمر على معالجة معظم حالات الضعف الملحّة.

الهدف الرابع: تعزيز احترام التنوّع وكرامة الإنسان، والحدّ من التعصّب والتمييز والاستبعاد الاجتماعي.

اولوياتنا

تحسين قدرة مجتمعاتنا المحليّة والإقليميّة والدوليّة على الاستجابة للكوارث وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة.

توسيع نطاق أعمالنا مع المجتمعات المعرّضة في مجال تعزيز الصحّة والوقاية من الأمراض والحدّ من مخاطر الكوارث.

زيادة البرامج والدعوة في موضوع فيروس نقص المناعة البشرية-الإيدز.

عن برنامج مواجهة الكوارث

برنامج الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر " القوانين والقواعد والمبادئ للاستجابة الدولية للكوارث " (مواجهة الكوارث) يسعى إلى الحدّ من حالات الضعف البشري عن طريق تعزيز التأهب القانوني للكوارث من خلال الدعوة، والمساعدة التقنية، والتدريب والبحوث.

©الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف 2009

نسخ كل أو جزء من هذه الوثيقة مسموح للاستخدام غير التجاري، مع توفير مصدر معترف به. يودّ الاتحاد الدولي الحصول على تفاصيل عن الاستخدام. وينبغي تقديم طلبات الاستنساخ التجاري إلى الاتحاد الدولي على idrl@ifrc.org

الصور: جميع الصور مجاملة للإتحاد الدولي باستثناءالصورة في الصفحة 7(التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ)، وصورة الجمعية العامة للامم المتحدة في الصفحة 9، مجاملة للامم المتحدة.

2009
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
الصندوق البريدي: 372
س ه -1211 جنيف 19
سويسرا
الهاتف : 4222 730 22 41+
الفاكس: 0395 733 22 41+
البريد الإلكتروني : idrl@ifrc.org
الموقع على الإنترنت :
http://www.ifrc.org/idrl

المختصرات

APEC	التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ
ASEAN	رابطة دول جنوب شرق آسيا
AU	الاتحاد الافريقي
BSEC	منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي
CAPRADE	لجنة الأنديز للوقاية من الكوارث وعمليّات الإغاثة
CEPREDENAC	مركز التنسيق للوقاية من الكوارث الطبيعية في أميركا الوسطى
CDEMA	الكوارث الوكالة الكاريبيّة لإدارة الطوارئ والكوارث
ECOWAS	الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب أفريقيا
EU	الاتحاد الأوروبي
GHD	المنح السليمة الإنسانية
IDRL	القوانين والقواعد والمبادئ الدوليّة للاستجابة للكوارث
IFRC	الاتحاد الدولي لجمعيّات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
ILC	لجنة القانون الدولي
ISDR	الاستراتيجيّة الدوليّة للحدّ من الكوارث
MERCOSUR	السوق المشتركة للجنوب
NATO	منظمّة حلف شمال الأطلسي
NGO	المنظمّات غير الحكوميّة
OAS	منظمّة الدول الأميركيّة
OCHA	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة
SADC	جماعة تنمية الجنوب الأفريقي
SELA	الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
SOPAC	لجنة العلوم الأرضيّة التطبيقيّة في جزر المحيط الهادئ
UN	الأمم المتحدة
UNDAC	فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق
WHO	منظمة الصّحة العالميّة

موجز

لقد مرّت سنتان منذ المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر حيث اعتمدت المبادئ التوجيهيّة لتيسير وتنظيم الاغاثة من الكوارث المحليّة والدوليّة ومساعدات التعافي الأوليّة ، والتي تهدف إلى مساعدة الدول على إعداد الأطر التنظيمية الداخلية للمشكلة الشائعة في المناطق وهي تلقي المساعدة الدولية في حالات الكوارث.

يصف هذا التقرير التقدّم المحرز منذ ذلك الوقت من قبل الدول والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرها من الشركاء في تنفيذ قرار المؤتمر الدولي الثلاثون. إلا أنه يأتي في منتصف الطريق بين المؤتمرات الدولية الثلاثون والواحد والثلاثون في حين لا يزال هناك الوقت الكافي لاتخاذ إجراءات من قبل الدول والصليب الأحمر والهلال الأحمر قبل دعوتهم لتقديم تقارير عن منجزاتهم في عام 2011.

لتكملة المعلومات المتاحة للاتحاد الدولي من خلال العمل الجاري في هذا المجال، أجريت دراسة استقصائية على الدول والجمعيات الوطنية في الفترة الممتدّة من يوليو حتى سبتمبر 2009، لتوليد 109 استجابات. الغالبية العظمى من المشاركين في الاستطلاع أشاروا إلى أنهم قد بدأوا في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن مواجهة الكوارث. هناك أكثر من 24 استعراض وطني باستخدام المبادئ التوجيهية لدراسة نقاط القوة والضعف في القوانين الوطنية، وهم إما في قيد المناقشة أو في طور التطبيق. ومع ذلك، لا يوجد إلا القليل من القوانين الجديدة التي تم اعتمادها حتى الآن.

على الصعيد الإقليمي، عدد كبير من المنظمات الإقليمية قد بدأت بمناقشة المبادئ التوجيهية، والعديد منهم قد بدأ بالفعل بالإشارة إليها في سياق اتفاقاته الخاصّة، وكتب إرشاداته وإجراءات التعاون في حالات الكوارث. على الصعيد العالمي، انضمّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعيّة العامة للأمم المتحدة الى منظمات أخرى من بين المحافل الحكومية في تشجيع الدول الأعضاء على الاستفادة الفعّالة من المبادئ التوجيهية.

ويخلص التقرير إلى أن العديد من المشاركين في المؤتمر الدولي الثلاثون قد نشطوا في الترويج لاستخدام المبادئ التوجيهية، ولكن قدراً كبيراً من العمل لا يزال يتعين القيام به إذا ما أرادت أن يكون لها الأثر المقصود من ضمان توفير المساعدة السريعة والفعالة للمجتمعات المنكوبة في حالات الكوارث.

جدول المحتويات

مقدمة.....1
التقدم المحرز على الصعيد الوطني 2
التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي 5
التقدم على المستوى العالمي 8
تقييم والخطوات المقبلة 9
الاستنتاج 12
المرفق 1: مواجهة الكوارث المجيبين على الاستقصاء.....13

مقدمة

في نوفمبر 2007، اجتمعت الدول الأطراف في اتفاقية جنيف مع مكونات الحركة الدوليّة للصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنيف للمؤتمر الدولي ال30 للصليب الأحمر والهلال الأحمر. من بين المواضيع التي تناولوها مجموعة جديدة من "المبادئ التوجيهية للتيسير والتنظيم المحلي للاغاثة الدولية من الكوارث ومساعدات التعافي الأولية" (المعروف أيضا بإسم "الخطوط العامة للمواجهة الكوارث").

بعد مرور عاميْن على اعتمادها، يصف هذا التقرير التقدّم المحرز والعمل المتبقي الذي يتعين القيام به من قبل الدول. الجمعيات الوطنيّة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مدعوّين إلى تقديم تقارير عن منجزاتهم في تنفيذ المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث خلال المؤتمر الدولي ال31 عام 2011.

معلومات أساسية عن المبادئ التوجيهيّة لمواجهة الكوارث

المبادئ التوجيهيّة لمواجهة الكوارث هي ثمرة ما يزيد عن ستّ سنوات من البحث وثمانية عشر شهراً من المشاورات غير الرسميّة مع الدول والجمعيّات الوطنيّة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيّات الوطنيّة) ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكوميّة والجهات المعنيّة الأخرى، التي يتصدّرها الاتحاد الدولي لجمعيّات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. كما هو مبيّن في الحالات ال27 المدروسة للاتحاد الدولي، والدراسة المكتبيّة الشاملة بعنوان "القانون والقضايا القانونيّة الدوليّة في الاستجابة لحالات الكوارث" (الموجود على www.ifrc.org، فقد كشفت تلك الجهود عن مجموعة متناسقة من المشاكل التنظيميّة في مجال الإغاثة الدولية في حالات الكوارث وعمليات الإغاثة الأوليّة.

من ناحية، شملت هذه المشاكل الحواجز البيروقراطية غير الضرورية لدخول ونشر موظفي الإغاثة الدولية، والسلع والمعدات والنقل (على سبيل المثال، بسبب القيود في منح تأشيرات الدخول والتخليص الجمركي، والإعفاءات الضريبية، وأذونات النقل). ومن ناحية أخرى، سمحت الرقابة غير الكافية في مجالات أخرى بنوعية مغايرة، وقلّة تنسيق وتكامل بين جهود الإغاثة الدوليّة. معاً، جعلت هذه المشاكل عمليات الاغاثة أبطأ وأكثر كلفة وأقل فعالية مما كان ينبغي أن تكون لإنقاذ الأرواح واستعادة الكرامة الإنسانيّة للمجتمعات المنكوبة.

المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث كانت ترمي إلى مساعدة الدول على جعل أطرها التنظيمية المحلية لقبول الإغاثة الدولية جاهزة لحلّ هذه المشاكل المشتركة. وكانت تهدف أساساً لتكون إجراء تمهيدي بوصفها أداةً لتعزيز القوانين والسياسات في النهوض من الكوارث وضمان الممارسة الفعليّة لسيادة الدولة.

في تبني القرار("القرار رقم 4") بالاجماع ، شجّع المؤتمر الدولي ال30 الدول على استخدام المبادئ التوجيهية لتعزيز قدراتها الوطنية القانونية والسياسيّة والأطر المؤسسيّة، وكذلك عند وضع اتفاقات ثنائيّة وإقليميّة. واسترعى تشجيع الدول والجمعيّات الوطنية والاتحاد الدولي انتباه المنظمّات

الدوليّة والإقليميّة لتحقيق المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث. وعلاوةً على ذلك، تمّت دعوة الجمعيّات الوطنيّة والاتحاد الدولي لنشر ودعم استخدام المبادئ التوجيهية، وتعزيزها وتعميمها، ومواصلة جهود البحث والدعوة.

مصادر التقرير

هذا التقرير مستاق من مصدريْن رئيسييْن هما :

(1) المعلومات المكتسبة من قبل الاتحاد الدولي في تفاعلاته مع الجمعيات الوطنية والدول والشركاء الآخرين في تعزيز المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث في مختلف أنحاء العالم، و

(2) دراسات مسحيّة مختصرة من الجمعيات الوطنية والدول نفّذت من يوليو حتى سبتمبر 2009.

الاستقصاءات ارسلت الى الرؤساء والأمناء العامّين لجميع الجمعيات الوطنية، وإلى جميع البعثات الدائمة في جنيف والدول من خلال التعاون مع الجمعيات الوطنية، وإلى وزارات الخارجيّة وغيرها من السلطات المختصة في العواصم. تم تسليم مذكرات المتابعة من قبل الاتحاد الدولي في جنيف، وموظفين في الاتحاد الدولي في "المنطقة" والمكاتب الإقليمية في ألماتي، عمان، بودابست، كوالالمبور، نيروبي، وبنما وسوفا.

ووَرَدَ أكثر من 100 ردود، من بينهم 40 من الدول و69 من الجمعيات الوطنية (انظر المرفق 2). الردود المقدمة بيّنت توزيع جغرافي جيّد إلى حدّ ما، كما هو مبين في الشكل 1.

الشكل 1
التوزيع الجغرافي للردود

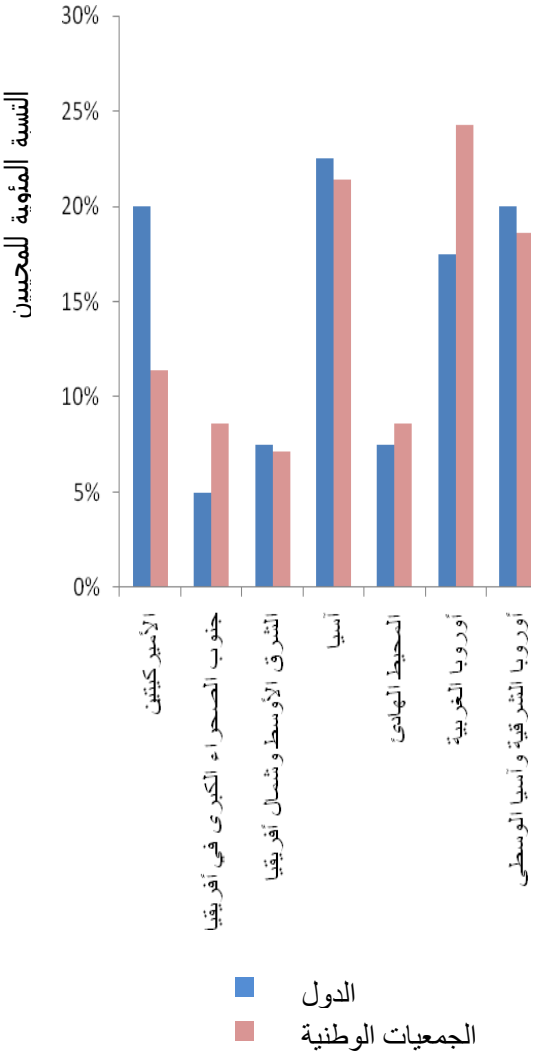

التقدم المحرز على الصعيد الوطني

الهدف الرئيسي من المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث هو تعزيز القوانين والسياسات والمؤسسات على المستوى الوطني بحيث تكون مستعدة على ، سواء لتسريع والإشراف على وصول المساعدات الدولية عند الحاجة إليها.

الأحكام الجديدة

بعض الأحكام الوطنية الجديدة الصنع تم إنجازها بالفعل. وعلى سبيل المثال:

• في **اندونيسيا**، اعتمدت لائحة تنفيذية جديدة في شباط /فبراير 2008 حول "مشاركة المؤسسات الدوليّة والأجنبيّة غير الحكومية في إدارة الكوارث" بالاعتماد على المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث. مجموعة إضافية من المبادئ التوجيهية الوطنية أو مرسوم هي حالياً قيد المناقشة؛

• في **بنما**، نشأ مرسوم تنفيذي جديد وصدر في آب/أغسطس 2008، واشتمل على تأشيرة دخول خاصة لفئة موظفي الإغاثة الإنسانية الدوليين على النحو الذي أوصت به المبادئ التوجيهية. بالإضافة إلى ذلك، في نيسان/أبريل 2009 ، أصدرت وزارة الشؤون الخارجية دليلاً جديداً للإجراءات في حال وقوع كوارث، مما يشير بشكل سريع إلى المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث؛

• في **نيوزيلندا**، وضعت وزارة الدفاع المدني وإدارة الطوارئ، على مثال المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث، مجموعة من إجراءات التشغيل الموحّدة، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر 2009 ، للحصول على "خلية المساعدة الدولية" المكلفة تنسيق وتسهيل الإغاثة الدولية؛

• وفي **النرويج** ، يستند مشروع قانون الهجرة الجديد إلى المبادئ التوجيهية بما في ذلك الأحكام من أجل التنازل عن متطلبات التأشيرة لموظفي الإغاثة الدوليين. من المقرر أن يدخل القانون الجديد حيز التنفيذ في يناير 2010.

في كل حالة من الحالات المذكورة أعلاه، تعاونت جمعية الصليب الأحمر الوطنية بشكل وثيق مع الحكومة للمساعدة في التطوّرات الجديدة، وذلك بدعم من الاتحاد الدولي.

عمليّات الاستعراض الرسمي

في عدد من البلدان الأخرى، يجري حالياً استعراض العمليّات التي تستخدم المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث. كما هو مبيّن في الشكل 2، 23 (58 ٪) من الدول المستطلعين أشارت إلى أنها قد بدأت في الاستفادة من المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث لتعزيز قدراتها الوطنية في السياسة القانونية، أو الأطر المؤسسية، و41 (60 ٪) من الدول التابعة للجمعيّة الوطنيّة أجابت أنها قد شجعت و/أو ساعدت حكوماتها لدراسة أطرها في ضوء المبادئ التوجيهية.

في **أفريقيا** ، وسيراليون تعاونت جمعية الصليب الأحمر والاتحاد الدولي مع مكتب الأمن القومي في التشاور ومراجعة القانون حول سيراليون في ضوء المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث. تم تحليل قانوني وأعدّت ورشة عمل وطنية وبلغت ذروتها، ومن المقرّر أن تجرى في ديسمبر/ كانون الاول عام 2009. ويتوقع أن تبدأ الحكومة صياغة تشريعات جديدة بعد ذلك بوقت قصير.

في **أوغندا** يخطّط الصليب الأحمر والاتحاد الدولي لبدء عملية مماثلة هذا العام لدعم وزارة أوغندا لإدارة الكوارث واللاجئين. وقد جرت المناقشات المتقدمة على قدم المساواة فيما يتعلق بمشاريع الاستعراض في موزامبيق وناميبيا في عام 2010.

في **الأمريكتين** ، المشاورات جارية حالياً لتطوير الاستعراضات الوطنية في بيرو وكولومبيا. في **بيرو**، بدأت هذه المناقشات في أيار/مايو 2009 في أعقاب توصيات قوية من فريق "مهمة التأهب" التابع للأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق بشأنها والذي شارك في الاتحاد الدولي. في **كولومبيا**، ينظم الصليب الأحمر الكولومبي والاتحاد الدولي ورشة عمل وطنية بشأن المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث في نوفمبر 2009، كخطوة أولى في عملية الاستعراض. في كلا البلدين ، تجري حالياً صياغة تشريعات جديدة لإدارة الكوارث.

في **منطقة آسيا والمحيط الهادئ**، تعاون الاتحاد الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والجمعيات الوطنية في كمبوديا ولاوس وفيتنام في 2008 لدعم السلطات الوطنية في إعادة النظر في القوانين الوطنية في ضوء المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث واللوائح الصحية الدولية المنقحة. سيتم نشر التقارير البحثيّة الختاميّة والتوصيات الصادرة عن هذه المشاريع في عام 2009. في **كمبوديا**، يخطط الاتحاد الدولي والصليب الأحمر الكمبودي لتقديم

الشكل 2
استخدام المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث

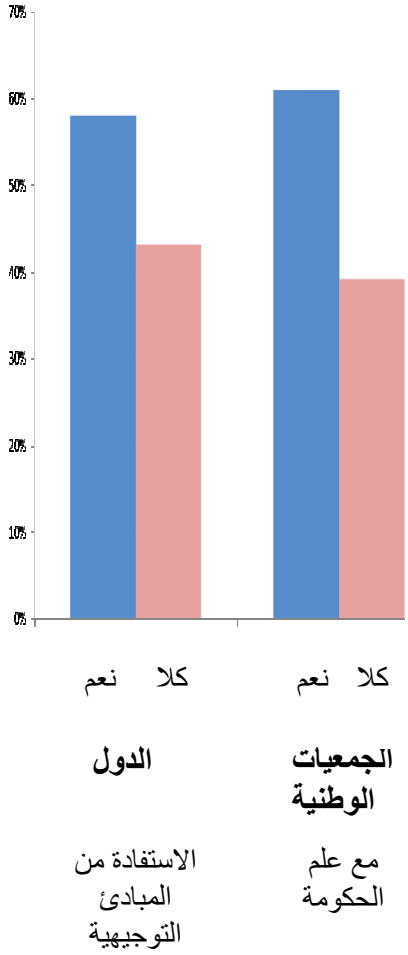

الدعم المستمر للحكومة لتمكينها من وضع مشروع قانون جديد. في فيتنام، يدعم البرنامج الإنمائي متابعة المشروع مع هدف مماثل، وهو توفير الدعم التقني.

وباشرت جمعية الصليب الأحمر النيبالي في استعراض مماثل هذا الشهر وجرت مناقشات متقدمة بين الجمعيات الوطنية والسلطات في أفغانستان، وبنغلاديش، وكيريباتي، وباكستان، والفلبين، وفانواتو حول المشاريع التي تبدأ في عام 2010، بدعم من الاتحاد الدولي. بدأت المناقشات كذلك على طول خطوط مماثلة مع العديد من الحكومات في آسيا الوسطى، بما في ذلك كازاخستان وطاجيكستان.

في **أوروبا**، الجمعيات الوطنية في النمسا، وبلغاريا، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، والمملكة المتحدة قد انضمت إلى الاتحاد الدولي ومؤسساته الوطنية، ومسؤولي الحماية المدنية في مشروع إعادة النظر في القوانين الوطنية، وكذلك الاتحاد الأوروبي على مستوى الأنظمة. هذا المشروع، المقرر الانتهاء منه في عام 2010، قد استحوز أهمية إضافية في ضوء اعتماد وشيك لمعاهدة لشبونة، والتي تعزز "تعاون سريع وفعال" في الاستجابة للكوارث داخل الاتحاد الأوروبي.

وبالمثل، في **النرويج**، تنسق وزارة العدل، وذلك بدعم من الصليب الأحمر النرويجي، استعراض وزاري متعدّد للقانون الوطني، في ضوء المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث. في **صربيا**، قدّم الصليب الأحمر الصربي المشورة بشأن المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث للسلطات الوطنية هذا العام فيما يتعلق بمشروع إدارة الكوارث والتشريعات التي يجري إعدادها حاليا.

الشكل 3
نشر المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث

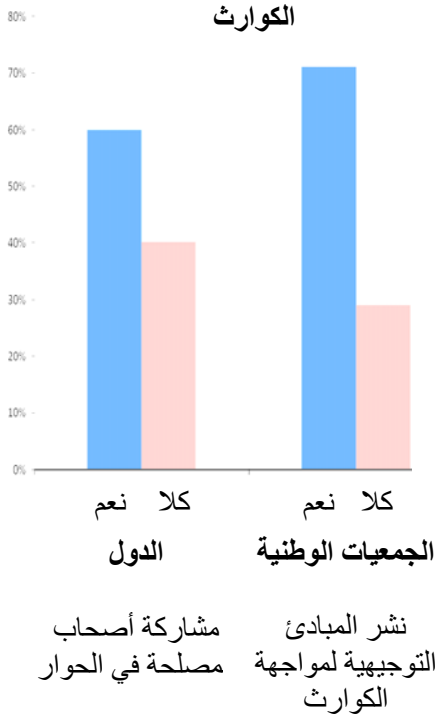

نشر الحوار

بالإضافة إلى ما سبق، أخذت الكثير من الدول والجمعيات الوطنية على عاتقها إقامة المزيد من الحوارات غير الرسميّة وبذل الجهود لنشر المبادئ التوجيهية بشأن مواجهة الكوارث. كما هو مبيّن في الشكل 3، 24 (60 ٪) من الدول المستطلعين أشارت إلى أنها قد تشارك غيرها من أصحاب المصلحة الوطنية، بما في ذلك الجمعيات الوطنية، في حوار حول المبادئ التوجيهية. أشار المجيبين إلى أنها تنطوي على مجموعة متنوعة من الوزارات، بما فيها الداخليّة والخارجيّة والبيئة والتعليم. وكانت قد شجعت أيضاً على مشاركة الأطراف الدولية الفاعلة، بما في ذلك الاتحاد الدولي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والكوارث أيضا.

من جانبهم، ذكر 48 (71 ٪) من الجمعيات الوطنية المجيبة أنها قامت بنشر المبادئ التوجيهية إلى الأطراف الفاعلة ذات الصلة في بلدانهم. وهناك عدد كبير منهم قد أشار الانتباه إلى المبادئ التوجيهية في المحافل والمؤتمرات حول إدارة الكوارث مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة. أشار عدة منهم عن وجود لهم بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي في بلدانهم. بالإضافة إلى ذلك، أفادت الجمعيات الوطنية في **أستراليا، كندا، فنلندا، لاوس، اندونيسيا، ايرلندا، الفلبين، وسيراليون، وسنغافورة، والسويد، وفيتنام** عن تنظيم ورش عمل مخصصة لمواجهة الكوارث للسلطات وغيرها.

لدعم الجمعيات الوطنية في نشرها، ساعد الاتحاد الدولي في العديد من حلقات العمل المذكورة أعلاه وأنتج معلومات ومواد للعرض. كما ترجم

الاتحاد الدولي وأعضائه المبادئ التوجيهية إلى أكثر من اثنتي عشرة لغة حتى الآن، بما فيها العربية، والصينية، والانجليزية، والفرنسية، واليونانية، واليابانية، والحمر، لاوس، والمنغولية، والروسية، والصربية، والإسبانية، والفيتنامية.

التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي

كما ذكر أعلاه، شجع القرار 4 الدول على الاستفادة من المبادئ التوجيهية كأساس لاتفاقات إقليمية. كما شجع الدول، والجمعيات الوطنية، والاتحاد الدولي لاسترعاء انتباه المنظمات الإقليمية إلى المبادئ التوجيهية. ثمانية عشر (45 ٪) من الدول المستطلعة أشارت إلى أنها قد أثارت موضوع المبادئ التوجيهية في محفل إقليمي أو عالمي.

أفريقيا

في حين أنها لا تشير مباشرة الى المبادئ التوجيهية، اعتمد الاتحاد الأفريقي مؤخراً "الاتفاقية الدوليّة لحماية ومساعدة المشرّدين داخلياً في أفريقيا" والتي تلزم الموقعين عليها أن يكونوا مستعدين لتنسيق الإغاثة الدولية، إلى طلب الإغاثة عندما تكون مواردهم الخاصة غير كافية في أعقاب الكارثة، والى "السماح بمرور سريع وبدون عرقلة لجميع إرساليّات وتجهيزات الإغاثة والعاملين الى المشرّدين داخلياً"، بما في ذلك أولئك الذين شردوا بسبب الكارثة. تطلب المعاهدة كذلك من الدول تنفيذ التزاماتها المختلفة في قوانينها المحلية. ينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث مفيدة للأطراف الأفريقية لملىء الثغرات في التفاصيل التقنية حول كيفية الوفاء بهذه الالتزامات على نطاق واسع.

وبالفعل على المستوى الإقليمي الفرعي، عقد اجتماع رفيع المستوى للمسؤولين في حالات الطوارئ في أكتوبر 2009 والذي نظمته إدارة التنمية للجنوب الافريقي (**SADC**). ودعا الأعضاء الى "استكشاف إندماج" المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث في قوانينها المحليّة. وبالمثل، يتم حالياً في غرب أفريقيا، بين الاتحاد الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (**ECOWAS**) وضع اللمسات الأخيرة لترتيب بيانات التعاون في مجموعة من المجالات، بما في ذلك تعزيز المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث.

جدّدت الجمعيات الوطنية الأفريقية التزامها بتعزيز المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث كجزء من "التزام جوهانسبرج"، الذي صدر بعد المؤتمر الأفريقي السابع لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أكتوبر 2008.

الأميركيتين

في الأمريكتين، هناك شبكة موجودة من قبل ومكوّنة من منظمات شبه الاقليمية وتستمر بمعالجة العديد من القضايا التي أثيرت في المبادئ التوجيهية. وهذه المنظمات تشمل مركز التنسيق للوقاية من الكوارث الطبيعية في أميركا الوسطى، التي روّجت لنموذج ناجح لوضع ترتيبات مؤسسية لتسهيل الإغاثة الدولية تسمى "مراكز لتنسيق المساعدة الانسانية". وبالمثل،

فإن الوكالة الكاريبية لمعالجة حالات الكوارث الطارئة المسمّاة حديثاً لديها أحكاماً في اتفاق لمعالجة بعض المسائل الفنية في العمليات المشتركة بين الكوارث الدولية. كلاً من الوكالتين طلبتا مؤخراً عروضاً من الاتحاد الدولي للدول الأعضاء بشأن المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث لتوضيح كيف أنها قد تكون ذات صلة بعملهم.

بالإضافة إلى ذلك، أشارت لجنة الأنديز للوقاية من الكوارث والإغاثة إشارة موجزة إلى المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث في الطبعة الأولى من دليلها الإقليمي "الدليل التشغيلي للمساعدة المتبادلة في حالات الكوارث الطبيعية" وهناك مناقشات تجري حالياً حول استخدام أشمل للمبادئ التوجيهية في طبعة قادمة. وأفيد أيضاً أن "الاجتماع المتخصص للحدّ من أخطار الكوارث والدفاع المدني والحماية المدنية والمساعدة الانسانية" المنشأ حديثاً للسوق المشتركة للجنوب أثار موضوع المبادئ التوجيهية في الاجتماعات الأولية.

على الصعيد الإقليمي، بدأت "اتفاقية الدول الأميركية لتيسير تقديم المساعدة في حالات الكوارث"، المنشأة عام 1991 والتي كانت الى زوال، بلفت الانتباه مرة أخرى (يرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى المناقشات التي دارت حول المبادئ التوجيهية)، مع انضمام الجمهورية الدومينيكية مؤخراً، ومع الدعوة في بعض المحافل الإقليمية من أجل تحديث اللغة.

على طول هذه الخطوط، اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأميركية في يونيو/حزيران 2009، قراراً يدعو الى "عملية تقييم مشتركة للتشريعات القائمة، وآليات التنسيق في الكوارث الطبيعية ومجالات المساعدة الإنسانية، والتي تأخذ في عين الاعتبار جهود التنسيق التي يمكن ممارستها من جانب المنظمة، والنظر في جدوى تحديثها".[1]

في أيلول/سبتمبر 2009، عقدت حكومة البرازيل ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "الاجتماع الإقليمي الثاني بشأن تعزيز الشراكات الدولية في مجال الإنسانية " وذلك في فلوريانوبوليس، البرازيل. انضمت تسعة عشر حكومات إلى "إعلان فلوريانوبوليس"، والذي دعا الحكومات الى "الأخذ، حسب الاقتضاء، بالآليات القانونية والمؤسسية القائمة، من أجل تيسير وتنظيم الإغاثة الدولية، والاستفادة، من بين جملة أمور، من الدلائل والإجراءات الإقليمية والمبادئ التوجيهية للتيسير والتنظيم المحلي للإغاثة الدولية من الكوارث ومساعدات التعافي الأولية".

في الآونة الأخيرة، عولجت أيضاً المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث كجزء من ندوة في أكتوبر 2009 للمنظومة الاقتصادية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حول التعاون الإقليمي في حالات الكوارث.

آسيا والمحيط الهادئ

بعد وقت قصير من التسونامي في المحيط الهندي عام 2004، اعتمدت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) اتفاق رائد وإقليمي: "الاتفاق على

[1] منظمة الدول الأمريكية، قرار الجمعية العامة رقم 2492 (XXXIX-O/09) الآليات القائمة لمنع الكوارث ومواجهتها وتقديم المساعدة الإنسانية بين الدول الأعضاء (4 يونيو، 2009). يوم 25 سبتمبر 2009، في الاجتماع الأول للرد على هذا الطلب كان يعقدها المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية واللجنة التنفيذية الدائمة لمجلس البلدان الأمريكية للتكامل التنمية التابعة في واشنطن.

إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ"، الذي من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في نهاية هذا العام. استناداً إلى المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث وضعت آسيان مجموعة من إجراءات التشغيل الموحّدة لتطبيق الإتفاق. كما دعا الاتحاد الدولي لتقديم المشورة في لجنة ادارة الكوارث لمواجهة الكوارث، تدريبات تمثيلية للواقع ومؤتمرات رفيعة المستوى.

في تموز/يوليو 2008، عقد كبار المدراء التنفيذيين في لجنة علوم الأرض التطبيقية لجزر المحيط الهادئ اجتماعاً وجه دعوة "الى العمل" يحث الدول الأعضاء على اعتماد المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث، ويشير إلى استعداد اللجنة للتعاون مع الاتحاد في الترويج لها. وباعتبارها خطوة متابعة، تعاونت اللجنة مع الاتحاد الدولي لتنظيم ورشة عمل حول إدارة مخاطر الكوارث، وحول مواجهة الكوارث لسلطات كيرباتي في تموز/يوليو 2009.

في نوفمبر 2008، اعتمدت قمّة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (ابيك) استراتيجية جديدة: "استراتيجية للحدّ من أخطار الكوارث والتأهب للطوارئ والاستجابة" والتي تشير إلى المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث، وتأمل بالتعاون مع الاتحاد الدولي في مساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة منها. في مؤتمر القمة نفسه، أعلنت حكومات كلّ من استراليا واندونيسيا عن خطط لإنشاء نظام إقليمي جديد "مرفق للحد من الكوارث" ، والذي سوف يكرّس اهتمامه لتعزيز تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث.

في مايو 2009، تضمن الاجتماع السنوي الرابع لشبكة المحيط الهادئ للشراكة في إدارة مخاطر الكوارث توصية لحمل قضايا مواجهة الكوارث إلى الأمام من قبل الشركاء في دعم الحكومات لتطوير أو تعزيز القوانين والسياسات الوطنية لتعزيز التأهب القانوني الوطني والدولي من أجل الاستجابة للكوارث".

وفي الآونة الأخيرة، في تشرين الأول 2009، تعاون مصرف التنمية الآسيوي والاتحاد الدولي في تنظيم "منتدى ميكونغ القانوني للتأهب للكوارث والطوارئ الصحية" لممثلي الحكومات والجمعيات الوطنية في جنوب شرق آسيا. اعتمد المنتدى، في شكل توصية أولوية قصوى، تحديث القوانين الوطنية باستخدام المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث وغيرها من الصكوك.

أوروبا

في ديسمبر 2007، اعتمد الاتحاد الأوروبي "توافق الآراء الأوروبي بشأن المعونة الانسانية" مبيّناً الفلسفات والأولويات في هذا المجال. ويوضّح التوافق صراحة "إعتماد" المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث. وقد انعكس هذا كنقطة عمل في "خطة عمل" لتنفيذ توافق الآراء الذي أعدته المفوضية الأوروبية في عام 2008، والذي يهدف إلى "تحسين الاتحاد الأوروبي لمواجهة الكوارث، وفهم كيف يمكن تنفيذ التوافق لتعزيز تسهيل العمليات الانسانية".

في هذه الأثناء، واصل الاتحاد الأوروبي تعزيز أطر التعاون في مجال إدارة الكوارث، بما في ذلك تعزيز الاتحاد استنتاجات المجلس الجديد وبناء القدرات للاستجابة لحالات الكوارث التي اعتمدت في تموز 2008 والاستنتاجات بشأن "بناء النظام الأوروبي للمساعدة المتبادلة على نهج وحدات الحماية المدنية" الذي اعتمد في كانون الأول 2008.

كما ذكر أعلاه، فإن الاتحاد الدولي يتعاون حالياً مع ستة جمعيات وطنية من الاتحاد الاوروبي، بدعم من المفوضية الأوروبية، في دراسة إقليمية تركز على المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث، والتي سوف تنتج توصيات للعمل على المستويات الوطنية والإقليمية في عام 2010.

و قد تشارك أيضا الاتحاد الدولي في منطقة البحر الأسود مع منظمة التعاون الاقتصادي حول المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث، في ضوء العديد من الاتفاقيات حول التعاون في حالات الكوارث لمنظمة التعاون الاقتصادي، ومع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، التي عملت، من خلال المبادئ التوجيهية، على إيجاد مرجعية وخطة عمل لأعضائها عبر الحدود للمساعدة في حالات الكوارث .

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كما هو الحال في الأميركيتين، اعتمدت الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية منذ عدة عقود معاهدة لمعالجة العديد من القضايا المعالجة في المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث (الاتفاق المتعلق بالتعاون العربي في تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة)، ولكنها لم تستخدمها كثيراً. في أعقاب إعتماد المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث في عام 2007، بدأت الدول الأعضاء مناقشة كيفية إحياء وتحديث اتفاقهما.

دورات تدريبية إقليمية

كما تعاون الاتحاد الدولي على الصعيد الإقليمي مع الشركاء، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات (الذي أصبح الآن جزءاً من الكتلة اللوجستية)، لرفع قدرات الجمعيات الوطنية والحكومات والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى فيما يختص بالمبادئ التوجيهية.
حلقات عمل إقليمية تم تنظيمها حتى الآن من أجل:

- **آسيا** في كوالا لامبور في تشرين الثاني 2008؛
- **غرب أفريقيا** في أبوجا في نوفمبر 2008 ؛
- **شرق أفريقيا** في نيروبي في حزيران/يونيو 2009 ؛
- **منطقة المحيط الهادئ** في سوفا في آب/أغسطس 2009 ؛
- **أمريكا اللاتينية** في مدينة بنما في أيلول/ سبتمبر 2009 ؛ و
- **آسيا الوسطى** في ألماتي في أكتوبر 2009.

العديد من الجمعيات الوطنية المشاركة في الاستطلاع شهدت إلى أن حضورها واحدة من حلقات العمل هذه قد أثار إجراءات جديدة على الصعيد الوطني.

التقدم على المستوى العالمي

استجاب كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، والجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه المبادئ التوجيهية[2]. في عام 2008، اعتمدت

[2] انظر غلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 139/63 (المرجع 8)، 141/63 (المرجع 6؛ و 137/63 (المرجع 5) من عام 2008، وانظر أيضاً الى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 36/2008 (المرجع 5) لسنة 2008 و 3/2009 لعام 2009 (المرجع 5).

الجمعية العامة ثلاثة قرارات منفصلة تشير إلى المبادئ التوجيهية. القرار 139/63 كان نموذجياً في "تشجيع" الدول الأعضاء، وعند الاقتضاء، المنظمات الإقليمية على تعزيز الإطار القانوني والتشغيلي، والعمل من أجل الإغاثة الدولية في حالات الكوارث، مع الأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، المبادئ التوجيهية للتيسير والتنظيم المحلي للاغاثة من الكوارث والانتعاش الأولي".

شكلت المبادئ التوجيهية أيضاً مصدر هام من مصادر إلهام لجنة القانون الدولي، وهي هيئة خبراء تابعة للامم المتحدة المكلفة بتدوين القانون الدولي العرفي. بالاعتماد على دليل خطوط وغيرها من الصكوك الدولية، بدأت لجنة القانون الدولي العمل على ما يمكن أن يصبح مشروع المعاهدة العالمية المتعلقة بحماية "الأشخاص في حال وقوع كوارث". وقد تم إبلاغ اللجنة السادسة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عدة مناسبات، حول التقدم الذي أحرزته لجنة القانون الدولي ، حيث كان عدد من ممثلي الدولة وشدد على أهمية المبادئ التوجيهية.

تم كذلك طرح المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث في المحافل العالمية الأخرى. وتشمل الدورة الثانية للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، حيث كان هناك دورة جانبية مكرسة لأمثلة وطنية حول تنفيذهم لمواجهة الكوارث والاتحاد البرلماني الدولي، والمنظمة الدولية للدفاع المدني ، ومنتدى المنح الإنسانية السليمة؛ ورابطة اجتماع وزراء القانون.

من جانبه، دعا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الاتحاد الدولي لدمج خبرته في مواجهة الكوارث مع العديد من بعثات التأهب لفريق الأمم المتحدة على مستوى عمليات التخطيط للطوارئ في بلدان من غرب أفريقيا (بما في ذلك، كما أشير أعلاه، لبيرو ولكن أيضا بوتان وكمبوديا وبابوا غينيا الجديدة)، وكذلك في سلسلة جديدة من حلقات العمل التدريبية حول القانون الدولي للمنسقين الحاليين والمحتملين. وبالمثل قدمت المبادئ التوجيهية الى عدة مجموعات "انسانية" بوصفها أداة هامة للحوار.

تقييم وخطوات مقبلة

في ضوء ما تقدم، من المنصف القول بأن المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث لم تكن منسية منذ اعتمادها في العام 2007. وهناك قدر كبير من الطاقة المتفاعلة من حولهم في مختلف أنحاء العالم، ويبدو أن الوتيرة إلى تسارع. لكن هل هذا يكفي؟

تعميم

في حين الإجماع على اتخاذ المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث في المؤتمر الدولي ال30 منحهم مستوى عالٍ من المكانة الدولية، فإن استمرار الاهتمام الحكومي لها من العوامل الحاسمة في قدرتها على البقاء والتأثير المستمر. كمعيار الطوعية، لا يمكن أن تنجح المبادئ التوجيهية إلا إذا كانت الدول تواصل الإصرار على إيلاء الاهتمام لها. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة اتخذت خطوات هامة في هذا الاتجاه.

على المدى الطويل، قد تؤدي الجهود التي تبذلها لجنة القانون الدولي إلى خلق الروح التي تنقل المبادئ التوجيهية إلى مستوى جديد، في شكل معاهدة عالمية بشأن الاستجابة للكوارث. في غضون ذلك، التعميم الجاري في المحافل العالمية

الأخرى يساعد على التأكد من أن رأس المال الفكري من المبادئ التوجيهية - ولا سيما لتوضيح أفضل الممارسات في تنظيم الإغاثة - سوف يساعد على إثراء المبادرات ذات الصلة، بما في ذلك الجهود المشتركة بين الوكالات لتحسين التعاون العالمي في حالات الكوارث.

في المدى المتوسط على الأقل، ربما يكون استيعاب المبادئ التوجيهية على المستوى الاقليمي أكثر أهمية. أصبحت المنظمات الإقليمية، بشكل متزايد، المحافل الرئيسية اللازمة للدول لمناقشة التعاون في حالات الكوارث على الصعيد العملي، فضلاً عن محركات هامة لتنسيق إجراءات وطنية.

خلال العامين الماضيين كان مستوى المشاركة من المنظمات الإقليمية مع المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث على نطاق واسع نوعاً ما ولكن لا يزال متفاوتاً. على مدى العاميْن القادميْن، يضاعف الاتحاد الدولي جهوده من أجل الوصول إلى المنظمات ذات الصلة، وبناء الشراكة الناجحة مع الاسيان مثال على ذلك.

الشكل 4
دعم إضافي من الاتحاد الدولي

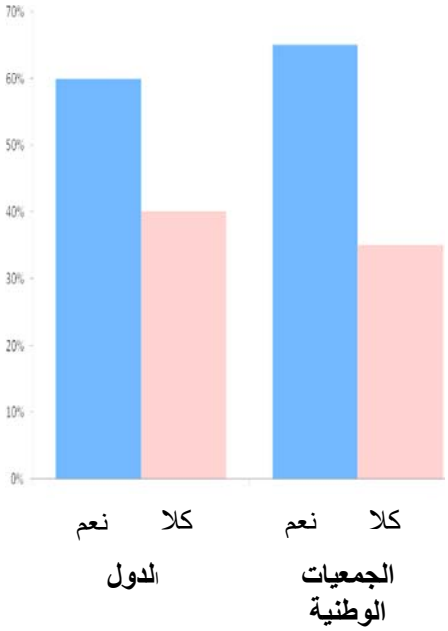

التنفيذ

لا يزال الهدف الرئيسي من المبادئ التوجيهية تعزيز القوانين الوطنية. حتى الآن، لم يتم اعتماد سوى حفنة من القوانين الجديدة على أساس المبادئ التوجيهية. لبعض الممارسين لإدارة الكوارث – المعتادين على ضرورة العمل السريع - كان هذا مصدراً لبعض الإحباط.

من ناحية أخرى، الحقيقة الواحدة العالمية حول القوانين، هي أنه عملية بطيئة. تتطلب المعاهدات الملزمة في بعض الأحيان سنوات عديدة لتحقيق مستويات عالية من التنفيذ التشريعي المحلي. يمكن لهذا التحدي أن يكون أكبر للمعايير الدولية الطوعية.

وعلى سبيل المقارنة، اعتباراً من عام 2007، وبعد مرور سنتيْن على اعتماد إطار عمل هيوغو، ذكرت الاستراتيجية الدولية للحدّ من الكوارث أن عدداً كبيراً من الدول قد تعيد النظر في التشريعات المتعلقة بإدارة الكوارث في ضوء هذا الصك، ولكن تبين أن عدداً قليلاً فقط كان سبق أن أصدر قوانين جديدة. اعتباراً من عام 2009، [3] كانت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث قادرة على الإبلاغ عن وضع عدد كبير من التشريعات والسياسات الجديدة.[4]

فمن الواضح أن هناك الكثير من العمل لا يزال يتعين القيام به لتحقيق نتيجة مماثلة لمبادئ مواجهة الكوارث في الفترة المماثلة من الوقت (أي قبل المؤتمر الدولي المقبل للصليب الأحمر والهلال الأحمر في عام 2011). كما أشير أعلاه، أكثر من عشرين من عمليات المراجعة الداخلية هي في قيد التنفيذ أو في إطار مناقشة جادّة في مختلف أنحاء العالم. هذه وحدها سوف تتطلب قدراً كبيراً من الطاقة والاهتمام من جانب الحكومات ودعم من الجمعيات الوطنية، وصولاً، حسب الاقتضاء،الى أمانة الاتحاد الدولي. ومع ذلك، فإنها ليست كافية. سوف تحتاج الدول والجمعيات الوطنية، أكثر فأكثر، إلى تناول المبادئ التوجيهية - ولا سيما في معظم البلدان المعرّضة لحالات

[3] الكوارث، الحد من مخاطر الكوارث : الاستعراض العالمي (2007)، في 38-40.
[4] الكوارث، تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث (2009)، في 122 في التذييل 3.

الكوارث - إذا ما أرادت أن يكون لها الأثر المطلوب لتحسين المساعدات إلى أشد الفئات ضعفاً.

استطلاعنا يبيّن بعض العلامات المشجعة عن إمكانية حصول ذلك. الغالبية الكبيرة من الدول (70 ٪ من العينة)، والجمعيات الوطنية (87 ٪) المجيبين على الاستطلاع أشاروا الى أنهم بدأوا في اتخاذ خطوات لمتابعة مقررات المؤتمر الدولي في التزامه بشأن المبادئ التوجيهية.

دعم الاتحاد الدولي

كما هو مبين في الشكل 4، أشار أيضاً أغلبية كبيرة من كلا النوعين من المستطلعين عن رغبتهم في الحصول على دعم إضافي من الاتحاد الدولي لمساعدتهم في المضي قدماً. طلباتهم تختلف من المشورة التقنية بشأن مشروع القانون، لتقديم المساعدة في مجال التحليل القانوني، وتوفير المواد الإعلامية، وتنظيم الحلقات الدراسية والإحاطات، وتطوير أدوات أخرى.

من جانبه، لا يزال الاتحاد الدولي ملتزم بمساعدة أعضائه لتقديم المشورة لحكوماتهم حول كيفية تحقيق أفضل استفادة من المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث في سياقاتهاالخاصة.

قدرته على القيام بذلك، وإن كانت متواضعة، هي الآن أكبر مما كانت عليه. في وقت اعتماد المبادئ التوجيهية في تشرين الثاني 2007، وظف الاتحاد الدولي ثلاثة موظفين ذوي الخبرة المتخصصة ليعملوا على مواجهة الكوارث. هذه السنة، ارتفع هذا العدد إلى ستة، خمسة منهم متواجدون في هياكل الاتحاد اللامركزية الإقليمية في كوالا لامبور، وبنما، ونيروبي، وسوفا. وقد ساعد هذا التكامل مجال القيادة والموظفين للحصول على ألفة أكبر وأعمق مع المبادئ التوجيهية.

وقد استفاد الاتحاد الدولي أيضاً من تنامي الشراكات مع الآخرين، ولا سيما مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تعزيز المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. تعزيز هذه الشراكات والتواصل مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمعات الأكاديمية، سوف يكون إحدى الأولويات المستمرة. على طول هذه الخطوط، أطلق الاتحاد الدولي ورقة عمل جديدة "سلسلة أوراق عمل على قانون الكوارث" لنشر الأعمال الأكاديمية الأصلية بالتعاون مع جماعات مثل رابطة طلبة القانون النرويجي لاسترعاء الانتباه إلى قضايا مواجهة الكوارث.

بالإضافة إلى ذلك، في عام 2010، سيكون الاتحاد الدولي شريكاً مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والاتحاد البرلماني الدولي والجمعية الدولية لقانون التنمية، بدعم من مكتب محاماة ألين وأوفري، لوضع قانون نموذجي بشأن المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث تحت تصرف واضعي القانون. سيكمل أيضاً الاتحاد دليلاً للجمعيات الأعضاء عن الدعوة التشريعية في مجال إدارة الكوارث والطوارئ الصحية ومواصلة التقدم في البحوث وقاعدة معلومات عن القضايا القانونية في حالات الكوارث.

إستنتاج

المبادئ التوجيهية لمواجهة الكوارث تمثل نقطة نادرة من الإجماع العالمي على آليات الإغاثة الإنسانية. رسالتهم المركزية - أن الدول يجب أن تكون

مستعدة لمواجهة المشاكل المشتركة عبر التعاون في حالات الكوارث - قد ضرب على وتر حساس مشترك من جنوب شرق آسيا إلى أميركا الوسطى. في حين لم يكن سوى أداة لإثارة هذه القضية، والمبادئ التوجيهية كانت بمثابة قوة دفع هامة لنشاط جديد والحوار.

ومع ذلك، فإن الأثر الحقيقي للمبادئ التوجيهية لا يمكن معرفته إلا عندما يتم تنفيذها في القوانين الوطنية والمستخدمة في عمليات الكوارث. بالنظر إلى أن الأرقام والآثار الناجمة عن الكوارث آخذة في الارتفاع نتيجة لآثار تغير المناخ، يمكن أن نتوقع أن هذا النوع من الاستعداد سوف يكون ذات فائدة مباشرة للعديد من البلدان - حتى تلك التي لم تكن تقليدياً طلبت مساعدات دولية.

المرفق 1: مجابهة الكوارث، المجيبين على الاستقصاء

الدول

- **الأمريكتين :** الأرجنتين، وكندا، وكولومبيا، وكوستاريكا، وجمهورية الدومينيكان، وغواتيمالا، والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية
- **آسيا :** أفغانستان، وبروناى، وكمبوديا، واندونيسيا، واليابان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومنغوليا، والفلبين وجمهورية كوريا.
- **شرق أوروبا ووسط آسيا :** أرمينيا، وبلغاريا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ليتوانيا، وبولندا، وتركيا وطاجيكستان.
- **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :** مصر، وعمان وسوريا.
- **المحيط الهادئ :** كيريباتي، نيوزيلندا وبالاو.
- **أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى :** كينيا وسيشل.
- **أوروبا الغربية :** بلجيكا، وفنلندا، والمانيا، وسلوفاكيا، واسبانيا، والسويد والمملكة المتحدة.

الجمعيات الوطنية

- **الأمريكتين :** الأرجنتين، وبوليفيا، وكولومبيا، وكوستاريكا، والسلفادور، وهندوراس، وبنما والولايات المتحدة الأمريكية.
- **آسيا :** بنغلاديش، وكمبوديا، والهند، واندونيسيا، واليابان، ولاوس، وماليزيا، وجزر المالديف، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، وباكستان، وجمهورية كوريا، وتايلاند وتيمور الشرقية.
- **شرق أوروبا ووسط آسيا :** أرمينيا، وبلغاريا، واستونيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وليتوانيا، وصربيا، وطاجيكستان، وتركيا، وتركمانستان، وأوكرانيا وأوزبكستان.
- **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :** مصر، واسرائيل، والكويت، ولبنان وقطر.
- **المحيط الهادئ :** استراليا، وفيجى، وميكرونيزيا، ونيوزيلندا، وبالاو ، وبابوا وغينيا الجديدة.
- **أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى :** بوروندي، وناميبيا، والنيجر، وسيشيل، وسيراليون وتنزانيا.
- **غرب أوروبا :** النمسا، بلجيكا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، ايسلندا، ايرلندا، ليختنشتاين، موناكو، هولندا، النرويج، السويد، سويسرا والمملكة المتحدة.

الجهات المانحة لبرنامج الاتحاد الدولي لمواجهة الكوارث في عام 2009

Australian Government
AusAID

Australian Red Cross
THE POWER OF HUMANITY

Canadian International Development Agency
Agence canadienne de développement international

Austrian Red Cross

Government of Finland

BritishRedCross

Government of Norway

Canadian Red Cross

UKaid
from the Department for International Development

Finnish Red Cross

ADB
Asian Development Bank

日本赤十字社
JAPANESE RED CROSS SOCIETY

European Commission

Norwegian Red Cross